تمهيد:

تمخض عن اتفاق بريتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي والى جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وجاء من اجل إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتقد م مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث فقد استهدف إنشاء البنك تقديم المساعدة إلى الدول التي تفوق حاجتها المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من صندوق النقد الدولي ، وتضمن هذه المساعدات تقديم القروض من اجل البناء والتعمير فيقوم البنك الدولي بمد الدول الأعضاء بقروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك وعموما تقدم القروض إلى الحكومات إلا انه يمكن إن تقدم القروض أيضا إلى الشركات والمؤسسات الخاصة ويكون ذلك بضمان من قبل حكومات تلك الدول وبدأ البنك عمله رسميا في 25 جويلية 1946.

أولا– ماهية البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1) نشأته:

في العام 1941 وضع هاري هوايت مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية وكان هوايت يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها وفي 1944 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا الصندوق و البنك، و قد تم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز ، و التي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية .

أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم (البنك الدولي للإنشاء و التعمير) (IRBD) وترجمته التعمير هي للإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح (التنمية) . و هكذا بدا البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية . و قد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدا نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

و قد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء، بمعنى أن الجزء الأكبر (90%) من مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال البنك تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك. ويطلق عليه أحيانا بنك الدول وقد أنشي هذا البنك (كذلك الصندوق الدولي وكثير من المؤسسات) بمقتضى اتفاقية بريتون وودز وتمتلك البنك حكومات الدول المكتتبة في رأس ماله وفقا لاتفاقية تأسيسه التي تقتضي باقتصار عضوية البنك على الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق النقد الدولي كما تقضي بارتباط حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك بحصة كل منها في صندوق النقد الدولي على نحو يتناسب وقوتها الاقتصادية.

وقد اتخذ البنك مقرا له في مدينة واشنطن وبدأ نشاطه في 25 يناير 1946 وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 15 نوفمبر 1947 ويتكون رأس مال البنك من حصص الدول الأعضاء التي يحددها مجلس محافظي البنك وتسدد على أساس 2 % من بالذهب أو الدولار و18%بعملة الدولة العضو والباقي وقدره 80% في صورة احتياطي تحت طلب البنك في حالة الضرورة .

2) تنظيم البنك الدولي:

يتكون المجلس الإداري للبنك من مجلس المحافظين الذي يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل الدول العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة. وهناك المدراء التنفيذيين ويعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين.

و يعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال أما الباقون فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى، ومن مهام مجلس المديرين التنفيذيين النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك والخاصة بقروض وضمانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وجميع سياسات البنك وعملياته بما في ذلك الموافقة على جميع عمليات الإقراض والضمان، جرت العادة أن يكون رئيس البنك هو احد مواطني اكبر المساهمين في هذا البنك ألا وهي أمريكا يترأس لبنك منتخب لمدة خمسة سنوات.

3)موارد البنك الدولي

تأتي موارد البنك معظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق:

- ✓ حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس المال البنك ؛
- ✓ الاقتراضات المتوسطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال في أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية كما يقترض البنك موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى وتستند قوة البنك المالية إلى المساعدات التي يتحصل عليها من المساهمين والى مجموعته المتنوعة من السياسات والممارسات المالية؛
- ✓ البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأساسية؛
- ✓ إلى جانب هذه الاقتراضات يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على مبالغ كبيرة من رأس ماله المدفوع، ومن أرباحه المحتجزة ومن حصيلة سداد القروض التي يحصلها.

4) أهداف البنك :

- ✓ تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
- ✓ تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية، والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.
- ✓ توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

ثانيا–أهم القروض التي يقدمها البنك:

إن أهم القروض التي يقدمها البنك طوال خدمته وحتى مطلع الثمانينيات فهي:

1– قروض المشروعات: تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ، وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي ، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته.

2– قروض البرامج : وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات ، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات ، وتقضي اتفاقية البنك إن هذه القروض لا تمنح إلا في الحالات الاستثنائية وجرى العمل في البنك الدولي على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك .

كما استحدث أنواع جديدة من القروض وهي:

3-قروض التصحيح الهيكلي: تشكل التسهيل الخاص بها عام 1980، وتختلف هذه القروض على قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي

4- قروض التصحيح القطاعي : تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة وهي ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات كما يقوم البنك بأنشطة أخرى نوجزها فيما يلي :

أ- دوره في حماية البيئة.

ب-دوره في حل مشكلة الفقر.

ثالثا-مراحل تمويل المشروعات من خلال مؤسسات البنك الدولي :

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- ✓ **مرحلة اختيار المشروعات:**

في هذه المرحلة تبدأ نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة وتعتقد إن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهديه لتتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية؛

- ✓ **مرحلة إعداد المشروعات:**

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة؛

✓ **مرحلة تحاليل المشروعات وتقييمها:**

حيث يتم تحليل كامل المشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره المشروع والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن حوالي (12-15) %؛

✓ **مرحلة المفاوضات:**

بعد اقتناع البنك بجوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة انجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي تختلف من مشروع إلى أخر؛

✓ **مرحلة التنفيذ والإشراف:**

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقيم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على النواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعدد انتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه.

رابعا–أهم المؤسسات التابعة للبنك الدولي:

تشمل عبارة "**البنك الدولي**" كلا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية المنتسبة إليه كما تنتسب إلى البنك الدولي مؤسستان أخريان هما مؤسسة التمويل الدولية والتي تعمل بصورة وثيقة مع المستثمرين من القطاع الخاص والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ويشار أحيانا إلى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعبارة" مجموعة البنك الدولي" ، وفيما يلي هذه المؤسسات:

1) المؤسسة الدولية للتنمية:أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية سنة 1960 لتقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي لا يزيد متوسط الدخول فيها عن 500 دولار سنويا للفرد وبشروط تشكل عبئا اخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية لا تقدم الاعتمادات إلا إلى الحكومات على أن تسدد في فترة زمنية تتراوح بين خمس وثلاثين و أربعين سنة وتقدم الاعتمادات بدون فائدة غير أن هناك رسم خدمة سنوية يبلغ 0.5 % من المبلغ المحسوب في كل اعتماد تقدمه وقد بلغ الاقتراض المجتمع لهذه المؤسسة 127 مليار دولار بينما بلغ الإقراض للسنة المالية 2001 ما يقارب 6.8 مليار دولار وتعتبر عضوية الدول في

المؤسسة مشتقة من عضويتها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية لتنمية حاليا 172 .

تعمل مساهمات المؤسسة الإنمائية الدولية على تمكين البنك الدولي من توفير 6-9 مليار دولار سنوياً في شكل تمويل بشروط ميسرة للبلدان الـــ 81 التي تعتبر أشد بلدان العالم فقرا (يصل تعدادهم حوالي 2.5 مليار نسمة)، وتعد ائتمانات المؤسسة معفاة الفائدة مصدرا حيويا للتمويل لأن هذه البلدان تملك قدرة محدودة أو لا تملك القدرة من الأساس على الاقتراض بشروط السوق القائمة. من الجدير بالذكر أن معظم أفراد هذه البلدان يعيش على أقل من دولارين في اليوم الواحد. وتساعد موارد المؤسسة في دعم الاستراتجيات تخفيض أعداد الفقراء التي تقودها البلدان بالنسبة للسياسات الرئيسية والتي تشمل رفع معدلات الإنتاجية وضمان نظام إدارة عامة يمكن مساءلته وتحسين المناخ للقطاع الخاص.

كما تساعد المؤسسة على توفير خدمات أساسية كالتعليم والرعاية الصحية ومرافق الصرف الصحي وتساند الإصلاحات والاستثمارات التي تستهدف إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، وترتبط إدارة المؤسسة الدولية للتنمية ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي بحيث يشغل مناصب الرئاسة وعضوية مجلس محافظي المؤسسة والإدارة التنفيذية للمؤسسة نفس الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب في البنك كما يخصص لأعمال المؤسسة الدولية للتنمية بعض موظفي البنك حيث لا يتوفر للمؤسسة الدولية إدارة مستقلة.

أما من حيث أغراضها فإنها تهتم بتمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات والمرافق في الدول المختلفة (الدول الأقل نموا) بتقديم قروض أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي وذلك وفقا لشروط معينة:

- ✓ انخفاض معدل الفردي السنوي إلى 865 دولار أو اقل وذلك وفقا لسعر الدولار في عام 1994 (حيث كان هذا المبلغ في بداية النشاط 375 دولار).
- ✓ توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المقترضة فضلا عن الرغبة الجادة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وعدم تورطها في مشكلات وصراعات سياسية داخلية.
- ✓ معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات على نحو يحد من قدراته على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الدولي.

وتستمد المؤسسة مواردها من المصادر التالية:

1- التحويلات المتكررة من صافي أرباح البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
2- ما يكتتب به أعضاء المؤسسة من عملات قابلة للتحويل.
3- الاقتراضات التي تقوم بها المؤسسة .
4- المساهمات التي تقدمه بعض الدول الغنية.

هذا ويبلغ عدد البلدان المانحة للمؤسسة حوالي 40 دولة وبالإضافة إلى الدول الغنية هناك أيضا دول نامية وأخرى سائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق.

2) مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956 ، ومهمتها المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، عن طريق الاستثمار في مؤسسات القطاع الخاص القابلة للاستمرار، تقدم قروضا طويلة الأجل تتراوح مدتها مابين 5 – 15 سنة ، وضمانات وخدمات لإدارة المخاطر وخدمات استشارية للمتعاملين بها ، كما تعمل هذه المؤسسة في تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة 184 دولة عضوا، وتعتبر المؤسسة والبنك كيانين مستقلين من الناحية القانونية والمالية ، إذ للمؤسسة جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات والشؤون القانونية ، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى، وتتكون مصادر رأس المال في المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء، وأرباح المنشات التي تشرف عليها بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية القروض والاستثمار في أسهم ملكية الشركات ، وعلى نقيض معظم المؤسسات المتعددة الأطراف ، تقوم المؤسسة بالاستثمار في المشروعات الإنتاجية الخاصة بالاشتراك مع المستثمرين الأفراد بلا ضمان حكومي للموارد التمويلية التي تقدم ، وتقوم المؤسسة بتسعير الموارد التمويلية والخدمات التي تقدمها وفقا لأسعار السوق ، وتسعى لتحقيق عائد مربح ، شانها في ذلك شأن المشاريع الخاصة ، كما أنها تتحمل مع شركائها في المشروعات المسؤولية الكاملة عن المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات ، وتعتبر المؤسسة بذلك، في جوهرها مؤسسة استثمار وليست مؤسسة إقراض.

أما من حيث إدارتها يتضح الارتباط الوثيق بين المؤسسة والبنك الدولي رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك وكما يتكون مجلس المدريين من المدريين التنفيذيين للبنك.

3) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تعتبر من احدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويعود السبب في إنشائها إلى تفجير أزمة الديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينات وانخفاض وتيرة تدفق الأموال إلى الدوال المدينة.

تأسست في عام 1988 وأعضاؤها 157 ، تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود، وتعزز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشب عنها نزاعا بالإضافة إلى ذلك توفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليهم كذلك تنشر الوكالة المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا كيان مستقل عن البنك الدولي ولها جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات وبالشؤون القانونية ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى شأنها في ذلك شأن مؤسسة التمويل الدولية .

4-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

أنشأت اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى الموقعة في واشنطن يوم 18 مارس عام 1965، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) ضمن مجموعة البنك الدولي، والغرض من هذا المركز هو حل المنازعات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة والمستثمرين الأجانب من خلال التوفيق والتحكيم، ويبع عدد الدول الأعضاء في المركز حاليا حوالي 161 دولة.

ملاحظات عامة على سياسات وأداء البنك الدولي :

نسجل على سياسات وأداء البنك الدولي العديد من الملاحظات لعل من أبرزها:

- ✓ إن إدارة البنك الدولي لازلت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تملك حوالي 20% من القوة التصويتية في البنك الدولي .
- ✓ لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويركز فقط إلا على القطاع الفلاحي والطاقة والبنية الأساسية.
- ✓ تزيد المشروطية من قبل البنك وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية .
- ✓ يعاب على مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية إن مواردها محدودة وبالتاي فائدتها ليست كبيرة للدول.